مجلس الأمن
السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة ٤٦٣٨

الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس:	السيد بلنغا – إيبوتو	(الكاميرون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزيـن
	أيرلنـدا	السيد كـور
	بلغاريا	السيد تفـروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقـداد
	سنغافورة	السيدة فــو
	الصيـن	السيد جيانغ جيانغ
	غينيـا	السيد تـراوري
	فرنسـا	السيد دوكلــو
	كولومبيا	السيد بالديبيسـو
	المكسيك	السيدة آرسي دي جانيت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد طومسـن
	موريشيوس	السيد غوكول
	النـرويج	السيد كـولبـي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليامســون

جدول الأعمال

الحالـة فـي أفغانستـــان

02-66742 (A)
0266742

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في أفغانستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أُبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أفغانستان، يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد فرهادي (أفغانستان) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام لأفغانستان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد الإبراهيمي لشغل مقعد إلى طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية للسيد الأخضر الإبراهيمي، الممثل الخاص للأمين العام في أفغانستان، وأعطيه الكلمة.

السيد الإبراهيمي (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن مدى سروري وتشرُّفي يا سيدي بالكلام وأنتم تترأسون المجلس.

(تكلم بالانكليزية)

معروض على المجلس تقرير الأمين العام الذي يُجْمل جميع التطورات الرئيسية التي طرأت منذ تموز/يوليه الماضي. لذلك سأقتصر في إحاطتي على عدد قليل من المسائل الأساسية، ولا سيما تلك التي نشأت منذ حظيت بشرف المثول أمام المجلس آخر مرة في ١٩ أيلول/سبتمبر.

و ما زال الأمن، كما يعرف أعضاء المجلس، يمثل أحد الشواغل ذات الأولوية لشعب أفغانستان. فما برح القتال المتقطع يندلع من آن لآخر، ولا سيما في الشمال والجنوب الشرقي، وبدرجة أقل في الغرب. ولا تملك الحكومة بعد الوسائل اللازمة للتعامل الفعال مع المشاكل الكامنة والمسببة لهذه الأخطار التي تهدد الأمن. و مع ما تلقاه الحكومة من دعم الأمم المتحدة، لا يمكن لها أن تعالج سوى الأعراض؛ فتدخلاتها وتدخلاتنا، شأنها شأن فرق الإطفاء، ترمي إلى إطفاء الحرائق المحلية، بدلا من منع حدوثها.

وقد تم الجمع مرة أخرى بين قائدي الفصائل في الشمال، الجنرالان عبد الرشيد دوستم وعطا محمد، لكي يقوما بالسيطرة على القادة التابعين لهما من المسؤولين عن الحوادث التي تكرر وقوعها خلال الأسابيع القليلة الماضية. كما تدخلت الحكومة لوقف القتال بين إسماعيل

خان وأمان الله خان في الغرب. أما في الجنوب الشرقي، فانعقدت الآمال على أن يضع طرد باهشا خان زادران القسري حدا لانعدام الأمن في هذه المنطقة. بيد أنه ثبت أن هذه الآمال سابقة لأوانها، وما زالت نشوب الصدامات مستمرا هناك. ونعرب عن أسفنا للخسارة الفادحة التي نجمت عن كل هذه الحوادث، حيث تجاوز عدد الوفيات ٥٠ شخصا في كافة أرجاء البلد، واقترب عدد الإصابات من هذا الرقم نفسه، وكثير منها بين صفوف المدنيين.

و مما يدعو للأسف بنفس القدر الذي تدعو إليه الصدامات بين الجماعات المسلحة وما تسفر عنه من الخسارة في الأرواح، جميع الإساءات التي يتعرض لها السكان المدنيون يوميا في كثير من مناطق هذا البلد، بما فيها كابول. وقد أعرب الرئيس قرضاي بأقوى العبارات، في أثناء كلامه في حلقة دراسية عقدها المحكمة العليا في الأسبوع الماضي، عما يساوره ويساور شعب أفغانستان من الإحباط، ووجه تحذيرا غليظ اللهجة إلى المسؤولين عن استمرار افتقار البلد إلى الأمن.

و ما لم تنشر، وإلى أن يتم نشر، قوة شرطة وطنية وجيش وطني متسمَين بجودة التدريب والتجهيز وتُدفع لهما مرتباهما بانتظام، لن يكون هناك حل طويل الأمد لمشاكل أفغانستان الأمنية. ويتقدم العمل بشكل طيب فيما يتعلق بالشرطة الوطنية، وتتصدر الدول القائمة به ألمانيا. غير أن الأمور أبطأ وأكثر تعقيدا فيما يتعلق بالجيش الوطني. وقد أجرت لجنة الدفاع الوطني بعض مشاورات مفيدة في شهر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر. ولكن النتائج التي حققتها حتى الآن ما زالت غير مرضية. والمرجو أن تستأنف اللجنة أعمالها قريبا وأن تضع خطة لتشكيل الجيش الوطني تتسم بالوضوح والمصداقية وقابلية التحقيق.

وفي رأينا أنه يلزم أن تشمل هذه الخطة عدة عناصر. أولا، يجب إصلاح وزارة الدفاع. وثانيا، لا بد من وجود التزام راسخ من جانب جميع قادة الفصائل والقادة الإقليميين، وجميعهم أعضاء في لجنة الدفاع الوطني، بدمج الجيوش الخاصة بكل منهم ضمن نطاق الجيش الوطني من خلال عملية تؤدي إلى تحويل جزء من تلك الجيوش تدريجيا إلى الجيش الوطني ونزع سلاح الأجزاء الباقية وحلّها تدريجيا. ثالثا، سوف يتطلب هذا كذلك برنامجا شاملا للتسريح وإعادة الإدماج لمساعدة المقاتلين الحاليين والسابقين على العودة إلى حياة مدنية كريمة. وأخيرا، ينبغي، بالتعاون الوثيق مع وزارة الدفاع، دمج التدريب الذي بدأته الولايات المتحدة، بوصفها الدولة القيادية في هذا القطاع، وفرنسا ضمن إطار برنامج وطني شامل للتدريب.

ومن الأمور المشجعة أن نائب الرئيس ووزير الدفاع فهيم خان، فضلا عن غيره من قادة الفصائل، قد أعربوا مرارا عن التزامهم بهذه المبادئ. والمرجو أن توفر الجهات المانحة الموارد المالية الضرورية لدعم إنشاء الشرطة الوطنية والجيش الوطني. وسيستغرق إنشاؤهما بطبيعة الحال بعض الوقت. غير أنه في حالة وضع كلا البرنامجين بشكل ثابت في مسارهما الصحيح، فإن عملية السلام ستتوطد وسيتحسن الأمن بدرجة كبيرة للغاية قبل الانتهاء من تدريب آخر شرطي وآخر جندي بوقت طويل.

ولا أملك في الوقت ذاته إلا أن أكرر ما قاله الأمين العام وما قلته بانتظام منذ انعقاد مؤتمر بون، ومؤداه أن حكومة أفغانستان وشعبها بحاجة إلى دعم دولي، ويطلبانه، من أجل توفير الأمن بينما يجري تدريب الشرطة الوطنية والجيش الوطني.

وقـد تم تشـكيل لجنـة صياغـة لإعـداد الدسـتور الجديد، وأعلنت الحكومة تشكيلها بعد شهر من الوقت الـذي يتطلبـه اتفـاق بـون. ولـن يؤثـر هـذا التأخـير في الجدول الزمني للعمل، بما أن مشروع الدستور لن يقدم إلى هيئة اللويا جيرغا التشريعية إلا في نهاية العام المقبل. وقد بدأت اللجنـة أعمالهـا، وتقـوم بعثـة الأمـم المتحـدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بتوفير الدعـم علـى النحـو المنوط بها في اتفاق بـون.

وقد قال الرئيس قرضاي أيضا في الحلقة الدراسية التي نظمتها المحكمة العليا يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر إنه سيعلن رسميا إنشاء لجنة قضائية جديدة هذا الأسبوع. وقد أهدر قدر كبير من الوقت في هذا الصدد لأن اللجنة السـابقة بـاعتراف الجميـع لم تكـن مسـتقلة بالدرجـة الكافية. وثمـة اهتمام كبير وجدير بـالترحيب من جانب المجتمـع الـدولي بكلتـا عمليـتي الإصـلاح الدسـتوري والقضـائي. وقـد صـدرت وعـود بتقـديم الدعـم المـالي السخي لكلتيـهما. وقـد وفـرت حكومـة إيطاليـا بعـض الأموال، بوصفها الدولـة الـتي تتصـدر عمليـة الإصـلاح القضائي، من أجل دعم إنشاء اللجنة القضائية.

ونـأمل كثيرا في أن توفُّـر أموال إضافية عما قريب لدعـم الاحتياجـات الواسعة للإصـلاح القضـائي، وكذلـك للعمليـة الدسـتورية. ونحـن في بعثـة الأمـم المتحـدة لتقـديم المساعدة في أفغانستان نتطلع إلى جهد دولي حسـن التنسيق لدعـم تلـك العمليـات علـى أسـاس الفـهم الواضـح لكـون النجاح في هذه المجالات يتطلب ملكيـة وقيادة وطنيـة قويـة أكثر من أي مجال آخـر.

وعلى الرغم من التقدم التدريجي في بعض المجالات، فإن حالة حقوق الإنسان ما زالت مقلقة من عدة جوانب. وتشمل الأسباب الأساسية لهذه الحالـة الافتقـار إلى الأمـن وضعف الحكومة المركزية، ونفوذ أمراء الحرب، والصراعات المستمرة بين الفصائل في بعض مناطق البلـد ووجـود نظـام قضائي بسيط للغاية ولا يعمل بطريقة سليمـة.

والمضايقات والترهيب والانتهاكات الأخرى ضد جماعة الباشـتون العرقيـة في الشـمال قلَّـت إلى حـد مـا في الشهر أو الشهرين الأخيرين، ولكن في مقاطعات عديدة في الشمال، نجد الباشتون المشردين داخليا الذين أُجبروا على الفرار من قراهم لم يتمكنوا بعـد مـن العـودة إلى ديـارهم. وهذه هي الحالة على وجه الخصوص في محافظات فارياب وسـاري بـول وجوزجـان. وفي ١٧ تشـرين الأول/أكتوبـر اتفقـت وزارة اللاجئـين والإعـادة إلى الوطـن، ومكتـب المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وبعثـة الأمم المتحدة على إنشاء ”لجنـة العودة“ للشمال للتغلب على هذه المشاكل.

ومـع ذلـك ينبغـي أن أشيـر إلى أن تلـك المشـاكل تتجاوز الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والحالـة الإنسـانية وتهدد بأثر سلبي على عملية السلام نفسها. ويتحتم على الحكومة الانتقالية والقوى الأخرى الملتزمة بتعمير البلد أن تعزز فكرة أن أفغانستان ملكٌ لجميع مواطنيها بغض النظر عن أصلـهم العرقـي أو انتمائهـم السياسـي. ومـن دواعـي الأسف، في الوقت الحالي، لا يزال القادة المحليون مستمرين في انتـهاك حقـوق الأفغـان في المنـاطق الريفيـة النائيـة، مـع استجابة لا تذكر أو بـلا استجابة مـن أي سلطـة لإنفـاذ القانون تابعة للدولـة.

ورغم التقدم الذي أحرز منذ سقوط نظام الطالبان، لا يزال وضع المرأة يشكل مصدر قلق في مناطق عديدة من البلد. ويبدو أن السلطات المحلية لا تتدخل في حالات العنف الأسري الخطيرة. ولا تزال الزيجات القسرية ظاهرة كثيرة التـردد، ويُـستخدم تبـادل الفتيـات أحيانـا أداة لتسـوية النـزاعات بين الأسر والفصائل. وبغية تحسين القـدرة علـى

تمييز الاتجاهات البارزة فيما يتعلق بقضايا نوع الجنس، شجعت بعثة الأمم المتحدة على إنشاء نظام لجمع البيانات من خلال اجتماعات شبكة معنية بنوع الجنس تشمل وزارة شؤون المرأة، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى.

وفيما يتعلق بمسألة مواقع القبور في الشمال التي وجدت دعاية إعلامية واسعة، نرى أنه ينبغي البدء في إجراء تحقيقات محايدة في أقرب وقت ممكن. وتتفق البعثة مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان على أنه لا بد من اتخاذ الخطوات التالية. أولا، ينبغي إجراء تحقيق في مواقع متعددة، يعكس نهجا سياسيا محايدا. ثانيا، ينبغي أن يكون الهدف المحدد للتحقيقات، في الوقت الحالي، وجود الأدلة وحفظها. إننا في هذه المرحلة، نظرا للحالة القابلة للتفجر في الشمال ولأننا لا نستطيع توفير حماية فعالة للشهود، لا يمكننا أن نمضي إلى أبعد من ذلك الهدف.

ويتفاوض مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالنيابة عن البعثة مع أفرقة ذات خبرة في مجال الطب الشرعي للاضطلاع بالجوانب التقنية من التحقيق في مواقع القبور التي تم التعرف عليها. ومن المؤسف، ونحن الآن نتلقى إجابات من خبراء الطب الشرعي أولئك، أنه سيكون من الصعب البدء في إجراء التحقيقات قبل الربيع المقبل، بسبب الأحوال الجوية القاسية خلال شهور الشتاء. ولا نزال نعتقد أنه ينبغي ويجب القيام ببعض العمل التحضيري قبل الشتاء، على الأقل فيما يتعلق بحماية المواقع. وسيكون من المهم أن ننقل اعتزامنا المضي بطريقة محايدة وأن نهدئ التوترات الناتجة عن تركيز وسائط الإعلام بصورة حصرية على موقع القبور الموجود داشتي ليلي.

وفي نغمة إيجابية، نجد أن مشروع دعم لجنة حقوق الإنسان الأفغانية قد أصبح يعمل الآن. وقد أبدى المانحون رغبة كبيرة في تقديم الإسهام إلى اللجنة، التي ستتمكن قريبا من تعيين موظفين إضافيين والبدء في فتح مكاتبها الإقليمية في جميع أرجاء البلد. وتقوم بعثة الأمم المتحدة ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بتوفير المساعدة التقنية والخبرة وفقا لبرنامج العمل الذي وضعته اللجنة نفسها.

وقد تعززت قدرة البعثة على التحقيق والرصد بوصول أعضاء جدد في هيئة الموظفين معينين خصوصا لمجال حقوق الإنسان. ولدى البعثة الآن موظف دولي واحد مسؤول عن حقوق الإنسان في كل مكتب من مكاتبها الإقليمية، ونتوخى أن يساعد كل واحد من الموظفين الدوليين موظفان وطنيان.

وزار أفغانستان قبل فترة وجيزة جدا مقرران خاصان تابعان للأمم المتحدة: السيدة أسماء جهانجير، المقررة الخاصة المعنية بالإعدامات التعسفية والتي تتم بإجراءات موجزة خارج نطاق القانون، والسيد كمال حسين، المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في أفغانستان.

وثمة عنصر آخر في عملية بون هو الإعداد للانتخابات، التي طُلب إجراؤها في منتصف عام ٢٠٠٤. وكما أبلغتُ المجلس في أيلول/سبتمبر، قد زارت شعبة المساعدة الانتخابية التابعة لإدارة الشؤون السياسية أفغانستان، ونُجري الآن مشاورات مع السلطات الأفغانية، وكذلك مع المانحين، بشأن كيفية المضي في مختلف المسائل التي تحتاج إلى المعالجة. ومن بينها تشكيل لجنة انتخابية، وتحديد نظام للتعرف على هوية الناخبين، وإعداد مشروع قانوني انتخابي وقوانين أخرى تحكم عمل الأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بجانب الإغاثة والإنعاش والتعمير، عُقد اجتماع ناجح جدا لفريق التنفيذ في كابل في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، جمع بين الحكومة، والمانحين، والأمم المتحدة وشركاء آخرين من المانحين على الصعيد المتعدد الأطراف والمنظمات غير الحكومية. وقدمت الحكومة مشروعا أوليا لخطتها الإنمائية وميزانيتها وأولوياتها. وأُعِد ذلك المشروع الأولي من خلال عملية استشارية، قادها الفريق الثلاثي المؤلف من وزراء المالية والتخطيط والتعمير ودعمتها أمانة البرنامج والبعثة. وهذا يوضح إلى أي مدى وصلت الحكومة في وضع السياسات والقرارات من خلال العمليات الوزارية الداخلية.

ويرتب مشروع الميزانية برنامج الحكومة في ١٢ مجالا، منظمة في ثلاث دعائم: أولا، رأس المال البشري والحماية الاجتماعية؛ وثانيا، الهياكل الأساسية المادية؛ وثالثا، التجارة والاستثمار وحكم القانون والأمن. وستكون الخطوة التالية هي تقديم خطة إنمائية وطنية كاملة قبل بداية السنة المالية الأفغانية في آذار/مارس ٢٠٠٣. وريثما تُقَر الميزانية في شكلها النهائي، حددت الحكومة عددا من المشاريع الوطنية بوصفها مجالات ذات أولوية للفترة حتى آذار/مارس ٢٠٠٣. وتلك هي البرامج الجاري تنفيذها في مجال التضامن الوطني والأشغال العامة والمشروعات الجاري تنفيذها في مجال التعليم، والبنية الأساسية، والهياكل الأساسية الحضرية واستثمار موارد المياه، والإدارة الوطنية والنقل، وبصفة أساسية الطرق والمطارات الرئيسية.

وقد تلقت الحكومة الأموال الكافية لتغطية ميزانيتها التشغيلية للسنة المالية الحالية، وتجدر الإشادة هنا بالمانحين على سخائهم. ومع ذلك، إذا كان المراد أن تستمر الحكومة في جهودها، فلا بد من تحصيل إيرادات إضافية من مختلف الأقاليم وتوريدها إلى خزائن الحكومة.

كما اتخذت الحكومة خطوة مهمة لإصلاح مالية البلد من خلال طرح عملة جديدة. وهذه العملية الجارية حاليا ترمي إلى إعادة تنشيط النظام المالي والمصرفي في كل أنحاء البلد، ووضع حد لقدرة المجموعات الأخرى على إصدار العملات. والأمم المتحدة تساعد الحكومة على تنفيذ هذا المشروع المهم.

وأحد الأمثلة الواعدة لجهود الأمم المتحدة التي تكمل الجهود التي تقودها الحكومة، هو النداء الموحد لعام ٢٠٠٣ من أجل أفغانستان، والمعروف ببرنامج تقديم المساعدة لأفغانستان في المرحلة الانتقالية، الذي سيحدد الأولويات والاستراتيجيات والمتطلبات في مجال تقديم المساعدة الدولية المنسقة لدعم جهود الإغاثة والإنعاش والتعمير أثناء عام ٢٠٠٣ وما بعده. وسيتم تصميمه على نحو يتناسق مع دورة الميزانية الحكومية، والأهم من كل شيء هو أن برامجه سترتكز على الأولويات والبرامج التي حددتها الحكومة في سياق عملية إعداد الميزانية. ومن ثم، ينبغي أن يجسد هذا البرنامج الأهداف الفورية والمتوسطة الأجل للتعمير والإنعاش، كما وردت في الميزانية الوطنية للتنمية، وأن يتصدى في الوقت ذاته للاحتياجات الإنسانية العاجلة المرتبطة بآثار الجفاف والصراع والتحركات السكانية الواسعة. والمشاورات جارية حاليا فيما بين النظراء في الحكومة وفي المنظمات غير الحكومية والمانحين ووكالات الأمم المتحدة لوضع اللمسات الأخيرة على هذه الوثيقة.

وفي المرحلة الحالية، تولي الحكومة والأمم المتحدة أولوية عليا للاستعداد لفصل الشتاء وتدبير المساعدة التي ستحتاجها الفئات المستضعفة من أجل البقاء. وتم تحديد حوالي ٢,٢ ملايين شخص باعتبارهم أكثر الفئات السكانية ضعفا، وأشدها احتياجا إلى المساعدة في موسم الشتاء، في الشمال والغرب والمرتفعات الوسطى والجنوب. كما يولَى

اهتمام خاص للذين يعيشون في المناطق الريفية، الذين من المحتمل أن يصبحوا معزولين عن العالم وبحاجة إلى الدعم.

وفي المناطق الحضرية، تعطَى الأولوية للعائدين والمشردين داخليا الذين يفتقرون إلى المأوى الكافي أو آليات الدعم، ولأسر السكان الأصليين المستضعفة إلى أقصى حد. وقد شرعت الأمم المتحدة في تكديس الأغذية ومواد الإيواء، وتخزينها سلفا في الأماكن التي ستقدم فيها، ويجري استكمال خطط لضمان الحفاظ على إمكانية الوصول إلى المجتمعات المعزولة. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في الاحتياجات من المأوى والوقود والبطاطين وغير ذلك من المستلزمات التي تتطلب، على سبيل الاستعجال، موارد إضافية من المانحين.

وفي قطاع الصحة، بدأت في أفغانستان، يوم ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، حملة من ثلاثة أيام على نطاق الدولة، للتطعيم ضد شلل الأطفال، بدعم من وزارة الصحة العامة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. وفي السنوات الأخيرة، قطع الأفغان المتخصصون في الشؤون الصحية خطوات كبيرة ملموسة نحو تحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء نهائيا على شلل الأطفال، وهذا إنجاز رائع في ضوء الظروف التي يواجهونها. وحتى هذا اليوم من عام ٢٠٠٢، لم يُبلَّغ إلا عن سبع حالات جديدة للإصابة بهذا المرض، مقابل ٢٧ حالة قبل سنتين فقط.

وفيما يتعلق بعودة اللاجئين، ما زلنا نشعر بالقلق لأن أفغانستان لا تملك حاليا القدرة الكافية على استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين العائدين. فهناك أكثر من ١,٥ ملايين أفغاني عادوا هذا العام من باكستان وحدها. وبالتالي، فإن العمل جارٍ حاليا من أجل تنسيق عملية عودة اللاجئين مع البلدان المضيفة.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، دخلت أفغانستان وباكستان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مناقشات حول عمليات العودة للسنة المقبلة، وتم التوصل، من حيث المبدأ، إلى اتفاق بخصوص إطار لإعادة الأفغان طوعا من باكستان إلى وطنهم. وهناك لجنة ثلاثية مماثلة تتألف من إيران وأفغانستان والمفوضية، من المقرر أن تجتمع، في كابل، في ٣ و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي أعقاب اجتماع فريق التنفيذ، عرضت الحكومة استراتيجيتها لمكافحة المخدرات، في اجتماع دولي عقد في كابل بدعوة من مجلس الأمن القومي الذي يتولى الآن تنسيق جهود أفغانستان لمكافحة المخدرات. فمن المنتظر، للأسف، أن تكون هناك زيادة كبيرة في إنتاج الأفيون هذا العام. ومن المتوقع أن يستغرق القضاء على إنتاج الأفيون الجزء الأعظم من العقد، بينما تصبح الحاجة إلى تدابير قانونية وأمنية معززة، وخلق مصادر رزق بديلة واقعا ملموسا.

وكثيرا ما أُسأل عما إذا كان هناك، في ضوء الأحداث التي وقعت في غضون الاثني عشر شهرا الماضية، أي مجال حقيقي للتفاؤل في أفغانستان. وردي هو ''نعم'' واثقة وإن كانت ممزوجة ببعض الشروط. فأفغانستان أحرزت تقدما هائلا مقارنة بما كانت عليه قبل عام مضى. إلا أنها، بالنظر إلى الطريق الذي ما زال عليها أن تقطعه، ستحتاج إلى التزام متواصل من جانب زعمائها بالعمل معا من أجل التوصل إلى المصالحة الحقيقية، وكما ذكرتُ من قبل، بقبول وتعزيز فكرة أن أفغانستان ملكٌ لجميع مواطنيها.

وهناك أيضا حاجة متواصلة إلى إيلاء اهتمام دولي ودعم مستمر لشعب أفغانستان الذي يتطلع إلى الأمم المتحدة بوجه عام، وإلى مجلس الأمن بالتحديد، لمواصلة

تعبئـة وتنظيـم دعـم المجتمـع الـدولي لعمليـة السـلام في أفغانستان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الإبراهيمي على إحاطته الشاملة، وعلى كلماته الرقيقة.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية، لمواصلة مناقشاتنا بشأن هذا البند.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.